

## التصويت على مشروع القانون

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ومنتقل الآن إلى جدول الأعمال ويتضمن المصادقة على بعض القوانين وهي التصويت على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الاستراتيجي لتونس الرقمية.

ثم مواصلة النظر في فصول مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح لمكافحة الإثراء الغير مشروع وتضارب المصالح في القطاع العام عدد 2017/89.

هناك أيضا استكمال للنقاش العام حول المشروع المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر، لا تحدثنا في هذا، إذن هناك مشروعاً قانونين.

أريد في البداية أن أرحب بالسيد أنور معروف وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي وكذلك السيد الحبيب الدبابي كاتب الدولة المكلف بالاتصال والاقتصاد الرقمي.

نبدأ أشغالنا بالتصويت للانتقال من النقاش العام إلى مناقشة الفصول. التصويت من فضلكم.

النتيجة: مع الانتقال 147 صوتاً م مع احتفاظ واحد واعتراض 04 إذن تم إقرار المجلس على الانتقال إلى مناقشة الفصول.

الكلمة للسيد سامي الفطناسي، نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

السيد سامي الفطناسي، نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية

بسم الله الرحمان الرحيم،

يوكم سعيد جميعاً،

سنصوت في البداية على العنوان سيدي الرئيس.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية 2020

نعرض العنوان على التصويت، سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت على العنوان.

النتيجة: تمت المصادقة على عنوان مشروع القانون بـ 109 صوت مع احتفاظ 20 واعتراض 22 صوتاً.

نمر إلى تلاوة الفصل الوحيد

السيد نائب رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق للقانون والمبرم بتونس بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ قدره 71 مليون و560 ألف أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم تركيز المخطط الوطني الاستراتيجي تونس الرقمية 2020.

نعرض الفصل على التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نمر إلى التصويت على الفصل الوحيد تفضلوا.

النتيجة: صادق المجلس على الفصل الوحيد بـ 98 صوتاً مع احتفاظ 26 صوتاً واعتراض 25.

نمر الآن للتصويت على القانون بأكمله.

النتيجة: صادق المجلس على القانون برمته بـ 97 صوتاً مع احتفاظ 26 واعتراض 28 صوتاً.

تهانينا للحكومة وللوزارة على هذا الفوز ونتمنى التوفيق بإنجاز هذا المشروع المهم لتونس ولتونس الغد.

حضرات الإخوة قبل الانتقال إلى الموضوع الموالي بلغنا بكل أسف وفاة أخ زميل عزيز علينا وهو محمد الفاضل بن عمران ولذا أقترح عليكم أولاً تعزية الصديق والزميل محمد الفاضل بن عمران ثم أرجو منكم قراءة الفاتحة ترحماً على روحه الزكية. (تمت تلاوة الفاتحة)

نرفع الجلسة مدة عشرين دقيقة وأدعو أعضاء المكتب للالتحاق بالقاعة المجاورة لعقد اجتماع مكتب طارئ للنظر في بعض المواضيع المهمة وسنعود بعد عشرين دقيقة لمواصلة النظر في القانون المبرمج في جدول الأعمال.

(كانت الساعة الحادية عشرة صباحاً وخمسة وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة ومواصلة النظر في فصول

مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب

والمصالح وبمكافحة الإثراء الغير مشروع وتضارب

المصالح في القطاع العام

(كانت الساعة الثانية عشرة وخمس عشرة دقيقة بعد الزوال)

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

وعلى بركته تعالى تستأنف جلستنا العامة هذه ليوم الثلاثاء 17 جويلية 2018 أعمالها، أرجو من السادة الزملاء بداية التفضل بتسجيل الحضور.

عدد الحضور: 97 نائباً.

أفتتح الجلسة أولاً ببذل التحية والترحاب للسيد إباد الدهماني الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب. أحيي مقدمه وأحيي الوفد المصاحب له وأحيي اللجنة المنتهبة لمواصلة لتقديم مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء الغير مشروع وتضارب المصالح في القطاع العام. قليلاً من الهدوء من فضلكم.

مشروع القانون هذا رقم 89 لسنة 2017 وقبل إحالة الكلمة إلى اللجنة المحترمة، أشعركم بقدوم وفد من نجباء تلاميذ مدرسة حي الواحة ببنزرت الشمالية، جاؤوا لزيارة المجلس وقدموا بين يدي قدومهم (تصفيق) باقة أزهار فواحة من حي الواحة، نشكرهم على هذا المقدم ونهنيهم بالنجاح بما أنهم من النجباء ونعتبر ارتباط أطفالنا وشبابنا بالشؤون العامة من خلال إطلالتهم على المجلس مبشر خير بأن تونس بأيد أمينة مستقبلياً وأن هؤلاء الشباب يتهيؤون لأخذ مقاعدكم حيث مواقعهم وأنهم مسؤولون على تمادي المد الوطني في هذا الوطن العزيز فتحية لأبنائي مرحباً بكم وأهلاً وسهلاً.

اللجنة مطلوب منها أن تشعرنا بمكان توقفنا في التصويت حتى يتسنى لنا ربط الماضي بالحاضر ومعرفة المآل.

لدينا كذلك وفد في الشرفة من معتمدية نفزة من ولاية باجة متكون من جمعية محبي اللغة الألمانية جاؤونا لتحية المجلس.

« Sein sie immer villkommen es ist eine grosse freude fur mich und eine grosse ehre das sie here sind sein sie immer villkommer »

صفقوا عليّ لأنني قلت ما في قلوبكم على لساني.

اللجنة تتوكل على الله ونحيل الكلمة للسيد البشير الخليفة مقرر لجنة التشريع العام.

**السيد البشير الخليفة، المقرر**

شكرا سيدي الرئيس،

في الجلسة الفارطة وصلنا إلى التصويت على الفصل 19 وننتقل اليوم من الفصل 20.

**السيد رئيس مجلس نواب الشعب**

من فضلكم بدأنا "وعلى النبي صلينا" ونمر إلى الفصل 20.

**السيد المقرر**

**الفصل 20:**

مع مراعاة أحكام الفصل 18 من هذا القانون، يحجر على الأشخاص المشار إليهم بالأعداد 1 و2 و3 و6 من الفصل 5 من هذا القانون، أثناء ممارسة مهامهم، التعاقد بغاية التجارة مع الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويحجر على باقي الأشخاص المشار إليهم بالفصل 5 من هذا القانون، أثناء ممارسة مهامهم، التعاقد بغاية التجارة مع الهياكل التابعة لها.

ورد على هذا الفصل ثلاث مقترحات تعديل.

نبدأ بالمقترح الأول وهو مقدم من السادة والسيدات: مبروك الحريزي وعماد الدائمي وإبراهيم بنسعيد وصبري دخيل وياسين العياري وهو ينص على تعويض عبارة " التعاقد بغاية التجارة مع الدولة" الواردة بالفقرتين الأولى والثانية بعبارة "التعاقد بغاية إنجاز معاملات اقتصادية مع الدولة".

سيتولى الدفاع عن هذا المقترح الزميل مبروك الحريزي.

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

الكلمة للسيد مبروك الحريزي.

**السيد مبروك الحريزي**

اقتداء بالتشريع المقارن في أن تضارب المصالح لا يشمل فقط التعاقد لغاية التجارة وإنما يشمل مختلف المعاملات ونأخذ هنا قيمتها المالية خاصة وليس نوعيتها ولا يقتصر على التجارة فقط وإنما مختلف المعاملات وإلا يصبح القانون هنا قاصرا ولم ننجز شيئا. لذلك نرجو أن يتم توسيع نطاق هذه المعاملات حتى لا تقتصر فقط على التجارة.

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الموقف المقابل إن وجد من يدافع عنه؟ لا أحد.

إذن اتضح الموقف وأرجوكم التصويت على هذا المقترح.

النتيجة: 40 صوتا لصالح المقترح و57 ضده و8 محتفظين، إذن لم يرتق هذا المقترح إلى مستوى القبول. الكلمة للجنة.

## السيد المقرر

مقترح تعديل ثان مقدم من الزملاء والزميلات فيصل تبيني وياسين العياري وريم محجوب وليليا يونس الكسيبي وقد تم سحبه.

مقترح مقدم من الزملاء والزميلات سامية عبّو ونعمان العش وغازي الشواشي ورضا دلاعي وزهير المغزاوي ومضمونه تعديل الصياغة ليصبح الفصل كالآتي: "مع مراعاة أحكام الفصل 18 التعاقد في أي عمل بمقابل مع الدولة والجماعات".

ستدافع عن هذا المقترح الزميلة سامية عبّو.

**السيدة سامية عبّو**

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس المغزى من هذا التعديل أنه يخدم حقا مشروعا قائما على منع الإثراء الغير مشروع وقائما على منع استغلال المناصب واستغلال النفوذ لتحقيق غايات شخصية على حساب المجموعة الوطنية.

الفصل 20 ماذا يمنع؟ يحجر على الأشخاص عدد 1 و2 و3 و6

وهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضاء مجلس النواب المنتخبون والقضاة، يحجر عليهم التعاقد بغاية التجارة، لكن نحن في مجال العقود إذا كنا نريد حقا تحقيق ما كنا نتحدث عنه لا يكفي فقط بغاية التجارة لأن التعاقد يمكن أن لا تكون الغاية فقط في إطار العقود التجارية وهنا التجارة تعود على التعاقد على العقد والعقد يمكن أن يكون له صبغة ربحية يمكنه أن يحقق الربح ويمكنه أن يحقق استغلال النفوذ ويمكن أن يحقق مآرب ومصالح شخصية على حساب مجموعة وطنية وهذا العقد لا ينتهي إلى العقود التجارية يمكن أن تكون عقود خدمات يا سيدي الرئيس.

لهذا كان مقترحنا واضحا وبسيطا هو يمنع أي تعاقد بغاية الربح أي كان شكل العقد إذا كنا حقا وأتمنى أن يستمع لنا الإخوة ويعطون أهمية لهذا القانون فعلا وإذا كنا نريد أن نحقق بهذا القانون قفزة على مستوى الدولة وقفزة على مستوى مؤسساتها وعلى مستوى المالية العمومية فيجب أن نسعى إلى أن يكون المضمون في خدمة هذا الهدف ولكي يكون هذا المضمون في خدمة الهدف لا بد أن تكون هناك إرادة والإرادة لا تقتضي منا أن نبحت في الثغرات من أين نستطيع أن نهرب بالعقد؟ ويقتضي منا أن نستعمل جزءا ونغض النظر عن جزء آخر.

أي تعاقد بغاية الربح سواء أكان عقد خدمات أو كل العقود الخارجة على مستوى العقود التجارية تحجر على الأشخاص الذين هم في أعلى مناصب الدولة لهذا أتمنى أن تكون هناك آذان صاغية في هذا المجلس لأن الشعب يتابع هذا القانون ويعرف من يسمع ويعرف من هو معه ومن ضده وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

هذا الموقف الشارح فأين الموقف الفاضح؟ الكلمة للسيد شاكر العيادي.

**السيد شاكر العيادي**

شكرا سيدي الرئيس،

من الناحية القانونية terme التعاقد التجاري عندما نعود إلى المجلة التجارية أو إلى القانون 77 المنظم للعلاقات بين المسوغين والمتسوغين كلمة تجاري لا بد أن يكون فيها le but lucratif فيها المنفعة وفيها المصلحة وفيها الربح.

## السيد المقرر

### الفصل 23:

يمنع على الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون الذين تولوا بمقتضى مهامهم إجراء مهمة رقابية على الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية العمل لدى تلك الهياكل والمؤسسات والمنشآت طيلة الخمس سنوات اللاحقة لتاريخ انتهاء تلك المهمة الرقابية.

كما يمنع عليهم المشاركة بمقابل في الأعمال واللجان التي تنظمها المؤسسات التي يمارسون عليها مهامهم الرقابية.

لم ترد مقترحات تعديل في شأن هذا الفصل.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

تفضلوا للتصويت على هذا الفصل في صيغته الأصلية.

النتيجة: اعتمد الفصل 23 بحصوله على 109 صوتا دون معارضة ولا احتفاظ.

اللجنة والفصل 24.

## السيد المقرر

### الفصل 24:

يمنع على رئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه المشاركة في المداولة أو التصويت، سواء في الجلسة العامة للمجلس أو في اللجان، بخصوص أى موضوع لهم فيه مصلحة شخصية مالية مباشرة أو غير مباشرة.

يجب على عضو مجلس نواب الشعب، إذا اعتقد أنه في وضعية تضارب المصالح المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل، إعلام رئيس مجلس نواب الشعب بذلك وعدم مواصلة المشاركة في أخذ القرار.

ويجب على رئيس مجلس نواب الشعب، إذا اعتقد أنه في وضعية تضارب المصالح المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل، إعلام مكتب المجلس بذلك وعدم مواصلة المشاركة في أخذ القرار.

ورد على هذا الفصل جملة من مقترحات التعديل سنتلوها تباعا.

المقترح الأول مقدم من قبل الزملاء والزميلات: هاجر بن الشيخ أحمد والطيب المدني والبشير الخلفي وفريدة العبيدي ومحمد الهادي قديش ورياض جعيدان.

المقترح يخص إضافة فقرة أخيرة هذا نصها:

"تكون لائحة المداولات والقرارات وعمليات التصويت التي شارك فيها أعضاء مجلس نواب الشعب والتي ثبت أن لهم مصلحة فيها أو كان مهمهم موضوعها شخصيا أو نيابة عن الغير".

سيدافع عن هذا المقترح الزميلة هاجر بن الشيخ أحمد.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة هاجر بن الشيخ أحمد للدفاع عن هذا المقترح.

### السيدة هاجر بن الشيخ أحمد

شكرا، أطلب من الزملاء القليل من الانتباه والقليل من المسؤولية لأن هذا الفصل مهم جدا ويتعلق بتضارب المصالح داخل مجلس نواب الشعب إلا أنه داخل القانون هو الفصل الوحيد الذي

بالتالي من الناحية القانونية الصرفة مصطلح "تعاهد تجاري" يحتوي في مجمله الغاية الربحية مهما كان نوع التعاهد ما دام يحتوي على غاية ربحية هنا أين يتدخل المشرع في مشروع القانون هذا.

بالتالي أنا أعتقد من الناحية القانونية تحت رقابة أساتذتي في القانون المصطلح يؤدي المعنى وتعتبر أن هذا المقترح في غير محله والرجاء التصويت ضده.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من المجلس التصويت بعد أن اتضح الموقفان. صوتوا.

النتيجة: 43 لصالح المقترح وضده 69 و10 محتفظين، لم يرتق هذا المقترح إلى مستوى القبول.

الكلمة للجنة.

### السيد المقرر

نعرض الفصل في صيغته الأصلية على التصويت.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

النتيجة: 111 صوتا لصالح الفصل مقابل معارضين 5 و10 محتفظين وبذلك تم اعتماد الفصل.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 21.

### السيد المقرر

### الفصل 21:

يجب على الهياكل العمومية في صورة اعتماد آلية طلب الترشح للتعيين في الوظائف العليا المشار إليها بالأعداد 10 و11 من الفصل 5 من هذا القانون، اشتراط تقديم التصريح بالمصالح من بين الوثائق المعتمدة لتقييم طلب الترشح.

لم ترد على هذا الفصل مقترحات تعديل ونعرضه مباشرة على التصويت.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نعرض الفصل 21 في صيغته الأصلية على التصويت. النتيجة: فاز الفصل 21 واعتمد بـ 180 صوتا لصالحه دون معارضة ومحتفظ وحيد.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 22.

### السيد المقرر

### الفصل 22:

إذا كان أحد الأشخاص المشار إليهم بالأعداد 2 و6 و9 و10 و11 من الفصل 5 من هذا القانون أو قرينه يخضع للتسلسل الهرمي المباشر لقرينه، فإنه يتعين على الهيكل العمومي المعني اتخاذ التدابير الضرورية لوضع حد لهذه الوضعية، مع ضمان المحافظة على الحقوق المكتسبة للقرين.

لم ترد مقترحات تعديل على هذا الفصل ونعرضه على التصويت.

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

نعرض الفصل 22 على التصويت. النتيجة: اعتمد الفصل 22 بـ 108 صوتا لصالحه دون معارضة ومحتفظين.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل 23.